# بيان مستشار ديوان الرئاسة الفلسطينية لشؤون القدس، أحمد الرويضي، يقول فيه إن إسرائيل لا تملك صلاحية تسجيل الأراضي والعقارات في القدس المحتلة*

**٢٠٢٢/٦/٢٩**

## – نبذل جهوداً دولية لوقف إجراءات الاحتلال بالقدس

قال مستشار ديوان الرئاسة لشؤون القدس أحمد الرويضي، إن إسرائيل كقوة احتلال لا تملك صلاحية تسجيل الأراضي والعقارات في القدس المحتلة.

واعتبر أن أعمال التسوية التي تقوم بها لأحواض مختلفة في وتحديداً في محيط المسجد الأقصى المبارك هدفها السيطرة على الأرض وخلق حقائق جديدة تخدم المشروع الإسرائيلي الهادف لإقامة مشروع "الحوض الوطني المقدس" الدي عنوانه تهجير المقدسيين وخلق حقائق مصطنعة تخدم الرواية الإسرائيلية اليهودية التلمودية المصطنعة على حساب الحقيقة التاريخية التي تؤكدها الكتب السماوية والوثائق والمستندات التاريخية والقانونية التي توكد حقيقة المدينة العربية الإسلامية المسيحية.

وأضاف، في بيان، اليوم الأربعاء، أن أعمال التسوية في القصور الأموية وبالقرب من حيي وادي حلوة والثوري في سلوان هدفها تطويق البلدة القديمة وتحويل الأراضي إلى حدائق توراتية وبؤر استيطانية تشمل إقامة كنس يهودية ومتاحف وتعزز من السيادة اليهودية على البلدة القديمة ومحيطها.

وأوضح الرويضي "أن متابعتنا لهذا الموضوع منذ العام ١٩٩٢ عندما أعلنت سلطات الاحتلال تحويل كافة الأراضي في محيط البلد القديمة إلى أراضي دولة وسلطة الطبيعة، علماً أن هذه الأراضي في أغلبها أراضي وقفية بموجب الوثائق العديدة التي تم جمعها وأعلناها في المؤتمر الذي رعاة السيد الرئيس وشارك فيه في رام الله بداية الشهر الحالي والذي كشف وثائق تاريخية هامة منذ العام ١٨٥٢ من العهد العثماني تؤكد الرواية الفلسطينية العربية والتي تواجه ما يروجه الاحتلال من رواية مصطنعة يتبناها للأسف بعض الدول ومنها من نقل سفارته إلى القدس".

وقال الرويضي: نعمل مع مؤسسات حقوقية مختلفة فلسطينية ودولية لمواجهة إجراءات التسوية التي تعتبر عملا من أعمال الاحتلال وتخالف المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة وقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي حول جدار الفصل العنصري الذي اعتبر القدس محتلة ورفض إجراءات الاحتلال فيها، ونعمل بالتنسيق مع مختصين دوليين لعقد ندوات دولية تضع

---

* **المصدر:** وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا
https://www.wafa.ps/Pages/Details/50738

قاعدة للآليات القانونية الممكنة استناداً إلى القانون الدولي الإنساني، وهناك لجنة قانونية مختصة تدرس كل الخيارات القانونية الممكنة شكلت بقرار من الرئيس محمود عباس.

وحول أهمية ما يقوم به ديوان الرئاسة من عقد مؤتمرات وندوات تخصصية بإشراف اللجنة العليا للقدس ووحدة القدس في ديوان الرئاسة، قال الرويضي إنها تأتي في سياق الاستفادة من الخبرات التخصصية لتقديم اقتراحات وتوصيات عملية للمستوى السياسي الذي يتحرك على مستوى أصعدة مختلفة في المستويات السياسية والقانونية، وإن مجمل توصيات هذه المؤتمرات والورشات تم رفعها إلى الرئيس محمود عباس والتي حظيت باهتمامه ومتابعته المباشرة وتساهم في البحث عن أفق وأدوات تعزز عملنا في القدس وتساعد على وضع الخطط والبرامج الذي تخدم تعزيز رباط وصمود أهلنا في القدس وتكشف زيف وعدم شرعية ما يقوم به الاحتلال، وان ما يجمع من خلال البحث العلمي والميداني حول القدس يحدد أن هناك إمكانات لفضح إسرائيل وملاحقتها ومحاكمتها أمام مستويات قانونية مختلفة.

ولفت إلى أن القدس بحاجة ماسة لتوفير مقومات احتياجات القدس الفردية والتنموية لتعزيز صمود الناس والمحافظة على وجودنا الديموغرافي وأرضنا المهددة بالاستيلاء، لذلك نكثف تواصلنا مع الأطراف العربية والإسلامية للمساهمة معنا في توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج التنمية في القدس، مشيرا إلى أن الرئاسة الفلسطينية أعدت الخطط التنموية وتبنتها الحكومة الفلسطينية كمرجعية تنموية في القدس.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/